٢٠٠ شكوى لجوالات مسروقة بدمشق في أول يوم بعد العيد

المحامي العام الأول في دمشق لـ«الوطن»: ١٤٨٠٠ جوال مسروق خلال العام الحالي

| محمد منار حميجو

كشف المحامي العام الأول في دمشق محمد أديب مهايني أنه تم تسجيل نحو ١٤٨٠٠ شكوى لجوالات مسروقة خلال العام الحالي، مؤكداً أن معظمها تم العثور عليها وأن نحو ٦٠ بالمئة من الأشخاص الذين عثرت معهم الجوالات المسروقة اشتروها من آخرين.

وفي تصريح لـ«الوطن» أعلن مهايني عن تسجيل أمس أكثر من ٢٠٠ شكوى لجوالات مفقودة ومسروقة مرجعاً أسباب الضغط إلى أن يوم أمس يعتبر أول أيام الدوام بعد عطلة العيد إضافة إلى أنه يكثر النشالون بسبب الازدحامات التي تحدث خلال فترة الأعياد وبالتالي يزداد عدد حالات السرقة.

ورأى أنه من الطبيعي في حالات الازدحام أن يكون هناك زيادة في عدد حالات النشل للجوالات وأحياناً نتيجة الازدحام يفقد الشخص جواله لأنه وقع منه فعثر عليه آخر.

مهايني أشار إلى أن معظم الأشخاص الذين يشترون جوالات مسروقة إنما يشترونها من بسطات في الشوارع، موضحاً أن أصحاب هذه البسطات يلوذون بالفرار بعد بيعهم للجوالات خوفاً من إلقاء القبض عليهم.

ودعا مهايني المواطنين إلى عدم شراء الجوالات من أماكن غير موثوق بها وألا يشتري المواطن الجوال إلا ومعه علبته وأن يطابق الأرقام الموجودة على الجوال مع الأرقام الموجودة على العلبة للتأكد من أن العلبة خاصة بالجوال الذي يريد شراءه.

وفيما يتعلق بإجراءات الشكوى بين مهايني أن المواطن لابد أن يحضر العلبة الخاصة بالجوال التي عليها رقم «الأيمي» وبعد تسجيل الشكوى تتم مراسلة إدارة الاتصالات لمعرفة الخط الذي يتم استخدامه في الجوال، مشيراً إلى أنه بعد معرفة اسم الشخص الذي استخدم الجوال يجري إرساله إلى قسم الشرطة لتنظيم الضبط بحقه.

وأكد أنه يتم العثور على معظم الجوالات وفي حال تعذر القبض على مستخدم الجوال تتم إذاعة البحث عنه، مشيراً إلى أن معظم أصحاب الجوالات التي عادت إليهم يقومون بإسقاط حقهم لكن رغم إسقاط الحق هناك عقوبة بحق من كان الجوال بحوزته بتهمة شراء المسروق في حال ثبت أنه يعلم أن الجوال الذي اشتراه كان مسروقاً أو بينت التحقيقات أنه هو السارق فتكون هناك عقوبة الحق العام بحقه وهذا يعود لخصوصية كل ضبط.

وأكد مهايني أنه إذا استخدم الجوال على الشبكة السورية فإنه سوف يتم العثور عليه، مبيناً أنه إما يتم استرداده من صاحبه وإما تعويضه بثمنه.

مهايني أوضح أن جرم النشل من اختصاص محكمة صلح الجزاء وعقوبته لا تقل عن عام في السجن بعد عرض الضبط على النيابة العامة لاتخاذ القرار بترك الشخص الذي تم العثور على الجوال معه أو توقيفه وإحالة الضبط إلى المحكمة المختصة وذلك حسب حالة كل ضبط.

وشدد مهايني على ضرورة أن يكون المواطنون حذرين في أثناء الازدحام واستخدام وسائل النقل حتى لا يتم نشل جولاتهم وأغراضهم الأخرى باعتبار أن حالات الازدحام تكون فرصة للنشالين لسرقة مقتنيات المواطنين التي يحملونها في أثناء تنقلهم وخصوصاً الجوالات.

> ٦٠ بالمئة ممن عثرت معهم جوالات مسروقة اشتروها من البسطات

في ذروة «كورونا» ٦٠٠ عملية جراحة عينية شهرياً

مدير مشفى العيون: تراجع زراعة القرنية بسبب قلة التوريدات

| محمود الصالح

كشفت المدير العام للهيئة العامة لمشفى العيون الجراحي في دمشق رنا عمران عن مراجعة أكثر من ٩٥٩٨ مريضاً لعيادات في المشفى خلال النصف الأول من العام الحالي، فيما كان عدد مرضى عيادة البصريات ٤١٢٩ مريضاً أجريت لهم خدمة تحديد أسواء الانكسار والقدرة البصرية، وقامت عيادة متابعة المرضى بمتابعة الحالة الصحية للمرضى الذين أجريت لهم عمليات جراحية كبرى وعددهم ١٥٨٧ مريضاً إضافة إلى ٢٠٣٩ مريضاً أجريت لهم عمليات صغرى، كما في قسم الحول معالجة ١٥٠٢ مريض، أما في قسم الشبكية فقد تم تقديم الخدمات الطبية للمرضى الذين بلغ عددهم ٥٢٩٧ مريضاً خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي.

وبينت عمران أن هناك عيادة الإيكو وهي عيادة مساندة لعيادة الشبكية وتقديم الخدمات للمرضى الذين تتطلب حالتهم خلال الفحص ضمن عيادة الشبكية هذا الإجراء وقدمت هذه العيادة أكثر من ٣٥٩٢ خدمة، وكذلك هي مهمة عيادة تصوير الشبكية المحوسب التي بلغت خدماتها خلال النصف الأول ٣١٤٧ خدمة.

وفي قسم الزرق الذي يضم عيادتي الزرق والساحة البصرية يتم إجراء الجراحات المتعلقة بذلك، ووضع خطة العلاج اللازمة للمحافظة على ضغط العين، حيث تم تقديم إجراءات طبية لحوالي ٢٥٨٥ مريضاً فيما يتعلق بالزرق و١٨٥ مريضاً بالنسبة لإجراء الساحة البصرية.

وعن قسم القرنية الذي يعتبر من الأقسام المهمة في المشفى بينت المدير العام أنه يتم إجراء عمليات زراعة القرنية ومتابعة الأعمال الجراحية الخاصة من خلال جهاز الطبوغرافيا القرنية وجهاز قياس سماكة القرنية وتعداد خلال بطانة القرنية وعمليات تصليب القرنية وزرع الحلقات حيث بلغ عدد مرضى عيادة القرنية خلال النصف الأول ٢٨٣٨ مريضاً وأجريت خلال هذه الفترة ٦ عمليات زراعة قرنية وإجراء ٢٩ عملية تصليب قرنية، وفي قسم الليزر تم تقديم ٢٥٧٦ عملية طبية في الشبكية العين من خلال أجهزة الأرغون ليزر والياغ ليزر، أما بالنسبة لعمليات التجميل والأجفان فقد تم إجراء جراحة الأجفان والحجاج وملحقاتها لأكثر من ١٢٢٠ مريضاً.

وبالنسبة للعمليات الجراحية الصغرى التي تجرى لمرضى الإسعاف أوضحت أنها مستمرة على مدار ٢٤ ساعة وتم إجراء الفحص تحت التخدير في هذا القسم لأكثر من ٥٣٢ طفلاً إضافة إلى إجراء ٢٩٩ عملية جراحية صغرى لمرضى وفق مواعيد مسبقة. كما أن العمليات الجراحية الكبرى مستمرة على مدار الساعة وبلغ عددها ١٥٨٧ عملية جراحية أجريت من قبل نخبة من المختصين في جراحة العين.

وعن عدد المرضى الذين تم قبولهم في المشفى وأقاموا لفترات مختلفة بينت أنه بلغ عددهم ٢٠٨٦ مريضاً وبلغت أيام الإقامة ٤٩٤٤ يوماً ومعدل إشغال الأسرّة خلال النصف الأول ٢٦,٨ بالمئة. وهناك خدمات متممة تقدم للمرضى منها الصور الشعاعية التي بلغ عددها ١٤٢٤ صورة والتحاليل الطبية وعددها ١٥٥١٦ تحليلاً للمرضى المقبولين في أقسام المشفى المختلفة.

وعن التدريب والتأهيل للكوادر الجديدة في اختصاص العينية بينت عمران أن هناك ١٥٠ طبيباً مقيماً في مشفى العيون يتلقون تدريبهم في جميع الاختصاصات الطبية.

وبالمقارنة بين العام الحالي وعامي ٢٠٢٠ و٢٠١٩ نجد أن هناك تراجعاً كبيراً في عدد المرضى وكذلك عدد الخدمات المقدمة، حيث كان عدد مرضى العيادات في ٢٠١٩ قد بلغ ٣٠٨٨٣ مريضاً وتراجع في ٢٠٢٠ إلى ١٩٦٣٥ مريضاً وفي هذا العام يمكن أن يكون بنفس الرقم أو أكثر بقليل، أما العمليات الجراحية الكبرى في عام ٢٠١٩ فقد بلغت ٤٧٦٠ عملية وفي العام الماضي أصبحت ٣٠٧٩ عملية، أما في العام الحالي فهي خلال النصف الأول كانت ٣٦٨٦ عملية. والأهم أن عمليات زراعة القرنية قد تراجعت من ١٠٦ عمليات زراعة في ٢٠١٩ إلى ٤١ عملية في العام الماضي، وفي النصف الأول كانت ٦ عمليات زراعة قرنية فقط، والسبب في ذلك كما ترى المدير العام هو قلة توريد القرنيات إلى البلاد نتيجة الإجراءات الاحترازية المحلية والدولية التي كانت تتشدد في عمليات أخذ القرنيات من المتوفين في الدول المصدرة لها.

أكثر من ٤ ملايين شجرة تنتج ٦٠ ألف طن عنب هذا العام في السويداء

| السويداء -عبير صيموعة

بيّن مدير زراعة السويداء أيهم حامد أن إنتاج المحافظة من الكرمة لهذا الموسم يُقدر بأكثر من ستين ألف طن وذلك بواقع ٥٨ ألف طن للبعل والباقي للمروي، لافتاً إلى أن إنتاج المحافظة من العنب للموسم الماضي بلغ نحو ٥٤ ألف طن.

وأشار حامد إلى تراجع زراعة الكرمة في المحافظة بعد أن تقلصت مساحة زراعتها من ١٤ ألف هكتار عام ٢٠٠٠ إلى ٩ آلاف هكتار هذا العام عازياً هذا التراجع في البداية إلى ظهور حشرة الكرمة التي تدعى «الفيللوكسيرا» التي غزت أكثر من ٣ آلاف دونم من البساتين المزروعة بالكرمة في السويداء منذ فترة بعيدة، ما أدى إلى تراجع هذه الزراعة في المحافظة، إضافة إلى قيام المزارعين باستبدال أشجار الكرمة بأشجار التفاح لكون المردودية الإنتاجية للتفاح أفضل وأعلى، فضلاً عن أن مادة العنب من غير الممكن تخزينها في البرادات كمادة التفاح ويضاف إلى ذلك عدم وجود منافذ تسويقية دائمة لعنب المائدة واقتصار المنفذ الوحيد للعنب العصيري على معمل تقطير العنب في المحافظة.

وفي السياق ذاته أكد جميع المزارعين ممن التقتهم «الوطن» أن معمل التقطير لم يعد يحقق طموحاتهم ورغباتهم مع خطته الاستجرارية المحدودة التي لا تتجاوز ٦ آلاف طن في ظل الظروف الاقتصادية التي تعاني منها البلاد مع صعوبة تصريف منتجاتها محلياً ودولياً.

كما أشار آخرون إلى أن عدم وجود منافذ تسويق لعنب المائدة و(الذي يشكل النسبة الأكبر من المنتج) سواء كان داخلياً أو خارجياً واقتصاره على الأسواق المحلية، ما أدى إلى تحكم التجار والسماسرة بمواسمهم وشرائها بأبخس الأثمان وهذا ما جعل منتجي العنب الحلقة الأضعف والخاسر الأكبر خاصة في ظل ارتفاع أجور وتكاليف الخدمات الزراعية لأشجار العنب كالحراثة والرش وغيرهما عدا انخفاض إنتاجيتها في كثير من المناطق بسبب انخفاض الخدمات المقدمة للبساتين في ظل تحليق أسعار مستلزمات الإنتاج كافة.

يشار إلى أن عدد أشجار العنب المزروعة في المحافظة يبلغ ٤ ملايين و٧٥٠ ألف شجرة يشكل المثمر منها ٤ ملايين و٢٥٠ ألف شجرة وتتركز أغلبيتها في مناطق ظهر الجبل والكفر ومياماس والسهوة وعرمان وقنوات وشهبا.

الليلة الواحدة تصل لنحو ٢٠٠ ألف ليرة

إقبال على استئجار المزارع الخاصة بريف دمشق الغربي

| الوطن - خالد خالد

سجل تأجير المزارع رواجاً كبيراً خلال عطلة العيد وما سبقها من أيام هرباً من (الشوب) حيث سجلت درجات الحرارة ارتفاعاً كبيراً وكذلك للترويح عن النفس بعيداً عن صخب المدينة وفي سبيل الحصول على بعض الخصوصية وقضاء وقت جيد مع العائلة أو الأصدقاء.

ويرى الكثيرون أن هناك أسباباً عديدة دفعتهم للبحث عن مزرعة صغيرة لقضاء بعض الوقت للترويح عن النفس ومنها أن الذهاب إلى البحر أصبح مكلفاً جداً، حيث اشتكى البعض من أن أجرة الشاليهات ارتفعت بشكل لافت ووصلت لنحو ربع مليون ليرة باليوم، إضافة إلى الصعوبة بتأمين مادة المحروقات اللازمة لسيارتهم وطول المسافة.

والحقيقة أن استئجار المزارع في ريف دمشق الغربي وتحديداً في دروشا وخان الشيح وجديدة لاقى رواجاً غير مسبوق بعد الازدحام على بيت جن ومزرعتها لقصر المسافة بين تلك المناطق ودمشق والهواء العليل من سفوح جبل الشيخ وتوافر الآبار والمياه ووجود مسابح مفلترة ونظيفة ووجود ملاعب صغيرة وأماكن مخصصة للشواء وخدمات للنوم ومرفق صحي، وهذا كل ما تحتاجه العائلة، واللافت أن فصل الصيف أصبح موسماً متميزاً لأصحاب المزارع الذين يؤجرون مزارعهم بشكل يومي للمواطنين والعائلات لقضاء أوقات ممتعة بخصوصية عالية عن طريق التنافس عبراً عن جو المدينة وزحمة الشوارع والضجيج والتلوث البصري ودخان السيارات والمعامل والحرارة المرتفعة.

والجديد بالموضوع أن حجوزات المزارع أصبحت تتم عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، وهناك صفحات متخصصة بالموضوع حيث يتم التسويق لتلك المزارع سواء عن طريق السوق المفتوح أو نشر الصور ومكانها عبر الـ«فيسبوك» وأحياناً تكلفة استئجارها، بل الأكثر من ذلك أن بعض الراغبين في استئجار مزارع يطلبونها عبر صفحاتهم الشخصية لتأتيه العروض ممن يعمل بذلك وهناك عمولة أو نسبة محددة لمن يقوم بتأجير مزرعة وحسب شطارته والمبلغ الذي يحدده للمزرعة.

وعن أسعار تأجير المزارع يقول أحد أصحاب المكاتب العقارية في قرية دروشا إن أجرة المزرعة تختلف حسب اليوم الذي يرغب المستأجر في قضائه وكذلك تختلف الأجرة في الأيام العادية عن أيام العطل والأعياد، ففي أيام عيد الأضحى المبارك تراوح المبلغ بين ١٧٥ – ٢٠٠ ألف ليرة سورية باليوم الواحد، وطبعاً المبلغ يختلف حسب المزرعة ومساحتها والخدمات المتوافرة فيها ولكن بالنسبة للمزرعة الجاهزة لم يقل المبلغ عن المذكور أعلاه، وطبعاً في الأيام العادية ووسط الأسبوع ينخفض المبلغ إلى ١٢٥ – ١٥٠ ألف ليرة.

وأضاف إنه في حال كانت المزرعة غير مفروشة وفيها الخدمات الأخرى أي قضاء يوم كامل من دون نوم فالمبلغ ينخفض إلى ١٠٠ – ١٢٥ ألف ليرة، مؤكداً أن ظاهرة الإقبال على استئجار المزارع في حالة انتشار واسع وأصبحت مفضلة للمواطنين.

وقال صاحب مزرعة في خان الشيح إن ظاهرة استئجار المزارع أصبحت الآن كظاهرة استئجار صالات الأفراح والتي كانت قد بدأت على مستوى ضيق ثم انتشرت وأصبحت هي الأساس، مؤكداً أن وجود الخدمات في تلك المزارع وسبل الترفيه والملاعب والمسابح عوامل تشجع المواطنين على استئجارها لقضاء وقت خصوصي مع العائلة أو الأصدقاء، مضيفاً إن غلاء المطاعم والفنادق وشح المناطق السياحية أو الترفيهية العائلية والحدائق العامة في دمشق أوجدت هذه الظاهرة وشجعت أصحاب المزارع على تأجيرها.

٨ آلاف إصابة هذا العام

٣٥ بالمئة نسبة انخفاض اللاشمانيا في حماة عن العام الماضي

| حماة- محمد أحمد خبازي

بيّن مدير الصحة بحماة الدكتور أحمد جهاد عابورة لـ«الوطن»، أن المديرية تبذل جهوداً كبيرة لمكافحة اللاشمانيا، ومعالجة المصابين بها، ولكن الحلقة الطبية هي الأضعف في هذا المجال، موضحاً أنه ينبغي كسر حلقة العدوى بهذا المرض المقيت قبل الإصابة به!

ولفت إلى أن هناك مشكلة بالإصحاح البيئي على مستوى المناطق والبؤر الموبوءة، إذ يجب على الوحدات الإدارية العناية بالنظافة العامة، وترحيل القمامة، وروث الحيوانات وعدم السماح بتربية الحيوانات بين المنازل أو في الأحياء السكنية، بل في حظائر وأماكن نظامية.

وكشف عابورة أن الإصابات في هذا العام بلغت نحو ٨ آلاف إصابة، وهي أقل من العام الماضي بنسبة ما بين ٣٠ – ٣٥ بالمئة.

وقال: نحن كصحة نتدخل بالرصد المبكر للإصابات، وتوعية الناس بهذا المرض وذبابة الرمل الناقلة له، وأصبحت الفرق الطبية المكلفة بهذا الملف، تكشف الآفة صغيرة وقبل انتشارها، وهو ما جعل الإصابات بها أقل.

وأشار إلى كشف إصابات مبكرة بالمدارس والأحياء، نتيجة التوعية الشعبية التي عملت على تنميتها فرق الإرشاد والتثقيف والتوعية.

وعن دور مراكز العلاج بالحد من هذا المرض، وتقديم الخدمات الطبية العلاجية للمصابين ، بيّن عابورة أن المركز الرئيس لمعالجة اللاشمانيا بحي النصر في مدينة حماة ، يقدم الخدمات الطبية العلاجية والتشخيصية والمخبرية والقلبية والتثقيفية للمرضى، ويحيل مصابين إلى مراكز العلاج بمناطق المحافظة وعددها نحو ٥٦ مركزاً لتخفيف أعباء ونفقات التنقل عليهم.

وأوضح أن الفرق الجوالة التابعة للمركز تنفذ جولات يومية إلى بؤر الإصابة حيث لا توجد مراكز صحية، أو من أجل دعم عمل بعض المراكز الصحية بهدف تخفيف الضغط عنها.

وأضاف: كما تنفذ فرق المكافحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، حملة رش مبيد حشري ضمن بؤر الإصابة، والهدف منها رش المنازل ضمن المناطق الأكثر إصابة في طوق مدينة حماة والريف القريب، كما في أحياء الشهباء، والفيحاء، وغرناطة، ومشاعات جنوب الملعب وحي النصر.

وفي مناطق معردس، طيبة الإمام، قمحانة، صوران، والمناطق المحررة حديثاً مثل مورك، كفرزيتا، لطمين، اللطامنة، وفي المحروسة وكفرعقيد، وسياتي ودير الصليب بمنطقة مصياف.

وفي بعض مناطق السقيلبية، وعدة قرى في منطقة سلمية وأهمها الشيخ علي كاسون.

وعلى صعيد التوعية والتثقيف بيّن عابورة، أن فرق التثقيف الصحي تشارك وتدعم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنشطة تشمل زيارات منزلية ومحاضرات، وأنشطة لا صفية، ومسرحيات، ومسابقات ضمن الأحياء الأكثر إصابة باللاشمانيا، بهدف التعريف بالمرض والوقاية منه والتعريف بطرقها، وكشف الحالات الجديدة والإحالة إلى العلاج.

٣٤ مخالفة تموينية و٩ مخالفات صحية خلال عطلة العيد بحمص

غالي لـ«الوطن»: ذبح ٥ آلاف رأس غنم و٢٠٠ رأس عجل أضاح في العيد

| حمص ــ نبال إبراهيم

أكد مدير الشؤون الصحية في مجلس مدينة حمص الدكتور محمد علي غالي لـ«الوطن»، أن إجمالي عدد رؤوس الأغنام التي ذبحت كأضاح خلال عيد الأضحى المبارك عند القصابين والمزارع والجمعيات الخيرية في حمص تقدر بنحو ٥ آلاف رأس غنم، وأن عدد رؤوس العجول والأبقار التي ذبحت كأضاحي العيد بلغت نحو ٢٠٠ رأس عجل وبقر منها ١٠٠ رأس ذبحت في المسلخ البلدي و١٠٠ رأس أخرى ذبحت عند المزارع والجمعيات الخيرية.

وأشار غالي إلى أن عناصر مديرية الشؤون الصحية نظموا مخالفتين بحق قصابين اثنين لم يلتزما بالشروط الصحية المحددة للذبح خلال عطلة العيد، كما نظموا خلال جولاتهم اليومية على المحال والفعاليات التجارية ومحال الحلويات ومسالخ الفروج في جميع أحياء المدينة ٩ ضبوط صحية بحق المخالفين، منها ٦ ضبوط إهمال نظافة بمسالخ فروج وضبطان بسوء التخزين وضبط بمواد منتهية الصلاحية، مبيناً أنه تم إعداد قرارات الإغلاق بحق القصابين المخالفين وسيتم تنفيذ الإغلاق بحقيهما لمدة أسبوع، بينما سيتم إغلاق المحال والفعاليات التجارية المخالفة مدة تتراوح ما بين ٣ إلى ٧ أيام.

ولفت غالي إلى التزام جميع المحال التجارية والمولات والبقاليات التي تم توجيه إنذارات شفهية لها قبل العيد بعدم بيع الألعاب النارية والمفرقعات والألعاب المؤذية للأطفال كمسدسات الخرز والخردق بشكل كامل، مؤكداً أنه لم يتم تنظيم أي ضبط بذلك طوال عطلة العيد.

من جانبه أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حمص رامي اليوسف لـ«الوطن» أن المديرية سيرت ٨٤ دورية من عناصر المديرية وحماية المستهلك على الأسواق والفعاليات الاقتصادية بالمحافظة ونظمت ٣٤ ضبطاً تموينياً خلال عطلة العيد.

وأشار إلى أن الضبوط المنظمة تنوعت بين ١٢ ضبطاً يتعلق بمخالفات فواتير و١٠ ضبوط بمخالفة عدم الإعلان عن الأسعار وضبط لحوم حمراء وضبطين بلحوم بيضاء وضبط بمخالفة إنتاج خبز سيئ الصنع و٣ ضبوط تتعلق بإنتاج خبز بوزن ناقص وضبطين بالمعتمدين بمخالفة تقاضي زيادة وضبط بيع بسعر زائد وآخر بمخالفة الاتجار بمادة المازوت وضبط بمخالفة عدم الإعلان عن نوع السمن المستخدم بالحلويات.

شبكات الري الحديثة متوقفة في طرطوس لعزوف الشركات وعدم تحويل الاعتمادات!

| طرطوس - ريا أحمد

بالرغم من اجتماع اللجنة العليا للري الحديث في نهاية السنة الماضية وعقد مؤتمر الإصلاح الزراعي وخروج اللجنة بتخصيص مبلغ ٥٢,٥ ملياراً لصندوق الري الحديث، إلا أنه لم تنفذ أي شبكة في محافظة طرطوس حتى اليوم والتي خصصت بـ١٠٠ هكتار من إجمالي الخطة البالغة ١,٢ مليون هكتار.

الفلاحون راجعوا مديرية مشروع الري الحديث وسألوا عن سبب التأخير في المباشرة بتنفيذ الشبكات المقررة لمحافظة طرطوس فقيل لهم: إلى اليوم لم تأت الموافقة على التمويل بسبب عزوف الشركات المتعاقدة مع وزارة الزراعة عن تقديم العروض بحجة تذبذب الأسعار.

«الوطن» تابعت الأمر وتوجهت بالسؤال إلى مدير مشروع الري الحديث بمديرية زراعة طرطوس ياسر محمود حول الأسباب فأكد كلام الفلاحين، مضيفاً: إنه منذ عام ٢٠٢٠ توقف التمويل بسبب الشركات المعتمدة من الوزارة والتي كان عددها يتجاوز الخمسين شركة واليوم لا يتجاوز ٧ شركات، حيث أخذت تعمل بأسعارها بشكل أسبوعي وشهري ما خلق مشكلة لدى الفلاح والصندوق.

وأوضح محمود أنه عند مراجعة الفلاح تقوم المديرية بتجهيز الإضبارة اللازمة من حيث الثبوتيات والموافقات والدراسة اللازمة للأرض من قبل مهندسي الدائرة لتحديد نوعية الشبكة وفقاً لطبيعة الأرض، ولكن المشكلة بالتوقف من قبل وزارة الزراعة على الرغم من أنه وبتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٨ وافقت اللجنة العليا للري الحديث على عودة الإقراض وتعديل نسبة مساهمة الصندوق إلى ٥٠ بالمئة من قيمة الشبكة المولة نقداً و٤٠ بالمئة من قيمة الشبكة المولة بالإقراض إضافة إلى أن تسهيلات كبيرة يتلقاها الفلاح في إعداد الإضبارة اللازمة سواء بنوعية مستندات الملكية، وقيام الفرع بدراسة الأرض المطلوبة دراسة فنية تقنية كاملة مجاناً لشكل العقار ونوعية المزروعات ونوع شبكة الري الأنسب وغيرها، إضافة إلى أن الموافقة بات الفلاح يحصل عليها خلال يوم واحد بعد أن أصبحت بقرار من المحافظين، علماً أن المواد والشبكات مضمونة من قبل الشركات وبكفالة ٧ سنوات.

وأضاف مدير مشروع الري الحديث بطرطوس: إن القرض أصبح يغطي ٥٠ بالمئة (قرض)، أو ٤٠ بالمئة (نقدي) بحيث يدفع الفلاح المبلغ المتبقي على ٥ أقساط سنوياً من دون فوائد وبعد مرور سنتين على القرض.

لكن وبسؤال عدد من الفلاحين أكدوا أنها ميزات من دون تنفيذ ولاسيما أن نوعية البضاعة الموجودة في الأسواق سيئة ومعاد تصنيعها ولا تستمر سوى سنتين وبأسعار مرتفعة جداً، مطالبين بعودة القروض وعمل المشروع ولاسيما في ظروف عدم توافر المياه كما في السابق في قراهم.

يشار إلى أن أصوات المعنيين في مؤسسة مياه طرطوس باتت ترتفع خوفاً على المنسوب المائي بسبب سنوات الجفاف من جهة وصعوبة ضخ المياه لعدم توافر الكهرباء والديزل اللازم في الوقت الذي تستخدم هذه المياه لري المزروعات بالقرى الأمر الذي سيزيد المشكلة مشاكل.